الأمم المتحدة

A/69/540–S/2014/656

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين*

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤) اللذين طُلب بموجبهما مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان. ويقدم التقرير معلومات مستكمَلة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بُذلت في مجالات الشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان منذ صدور تقريري السابق في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/910-S/2014/420). كما يقدم موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٢ – أجريت الجولة الثانية الفاصلة من الانتخابات الرئاسية في ١٤ حزيران/يونيه بين عبد الله عبد الله وأشرف غني أحمدزي. وقد رُحِّب، داخل البلد وكذلك على الصعيد

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ وكانت قد صدرت سابقا تحت الرمز A/68/988-S/2014/656.

211014 211014 14-63022 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدولي، بالتصميم الذي أبان عنه الملايين من الأفغان بالإدلاء بأصواتهم للمرة الثانية في فترة ثلاثة أشهر وبأداء قوات الأمن الأفغانية. ومرة أخرى، لم يتسبب المتمردون في إخلال كبير بسير العملية. ومع ذلك، وفي الأسابيع التي تلت التصويت، برزت توترات سياسية بسبب ادعاءات بشأن وقوع تزوير واسع النطاق وأنشطة اللجان الانتخابية ذات الصلة مما أدى إلى مأزق سياسي كبير له عواقب وخيمة من حيث زعزعة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي للبلد.

٣ - وبناء على طلب من المرشحَين ورئيس أفغانستان، حامد كرزاي، اضطلعت الأمم المتحدة بدور أكبر في دعم العملية الانتخابية من أجل المساعدة في التوصل إلى نتيجة في الانتخابات الرئاسية تكون مقبولة على نطاق واسع. وتقوم الأمم المتحدة، بصفتها هذه، بالإشراف عن كثب على عملية تدقيق كاملة غير مسبوقة لكل بطاقة اقتراع أدلي بها في الجولة الثانية من الانتخابات. ونشأ اتفاق بين المرشحين بشأن هذا الموضوع وبشأن الإطار السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تجسد في اتفاق قام بتيسيره وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، في ١٢ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس.

ألف - التطورات السياسية

٤ - في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٥ نيسان/أبريل والتي لم يحصل فيها أي مرشح على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات، عُقدت جولة ثانية في ١٤ حزيران/يونيه بين المرشحين الرئيسيين، السيد عبد الله (أحرز ٤٥ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى) والسيد غني (أحرز ٣١,٦ في المائة من الأصوات). وفي الفترة التي سبقت الجولة الثانية من الانتخابات، قام كلا المرشحين بحملات انتخابية في جميع أنحاء البلد لحشد دعم دوائرهما الانتخابية والتواصل مع المجتمعات المحلية التي لم تشارك في الجولة الأولى أو لم تدعمهما فيها. وبموازاة ذلك، سعى المرشحان إلى كسب تأييد أصحاب المصلحة السياسيين النافذين، بمن فيهم المرشحون الستة الذين لم يوفقوا في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ولئن قام المرشحان أنفسهما بحملة انتخابية متسمة بالاحترام تخدم مصلحة الوحدة الوطنية، لوحظ بوضوح مستوى أقل من ضبط النفس لدى عناصر من بين أنصار المرشحين، وخاصة على مستوى قنوات التواصل الاجتماعي.

٥ - وقبل الاقتراع، اعتمدت اللجنة الانتخابية المستقلة ٧٨٤ ١١٠ مراقبا، منهم ٠٤١ ٧٠ وكيلا للمرشحين، سعيا إلى تعزيز الشفافية في جولة الانتخابات الفاصلة. وبناء على الدروس المستفادة من الجولة الأولى والتوصيات المقدمة من المرشحين ومراقبي الانتخابات والمجتمع الدولي، أدخلت اللجنة أيضا عددا من التعديلات على العملية،

بما في ذلك تحسين التوفير المسبق للمواد الخاصة بالحالات الطارئة من أجل الاستجابة على نحو أفضل للنقص في بطاقات الاقتراع. وأنشئت قرابة ٢ ٠٠٠ مركز اقتراع إضافي داخل مراكز الاقتراع الموجودة من أجل تحسين إمكانية وصول الناخبين إلى مكان التصويت. وعلى الرغم مما صدر عن حركة طالبان من بيانات تندد فيها بالانتخابات وتحث على مقاطعة العملية، بدا أن معارضة طالبان متفاوتة وأنها تركت المجال مفتوحا أمام تفسيرات محلية أكثر مرونة في يوم الاقتراع، وهو ما أتاح للسكان التصويت في عدد من المقاطعات في جنوب شرق البلد، وفقا لما أفادته التقارير. وأبلغت اللجنة أنه من بين ٦ ٣٦٥ مركز اقتراع كان مقررا أن تعمل يوم الانتخابات، أغلقت ١٤٠ مركزا لأسباب أمنية.

٦ - وعند نهاية الاقتراع المنظم في ١٤ حزيران/يونيه، أفادت اللجنة بأنه أدلي بما يزيد على ٧ ملايين صوت (٦٢ في المائة في مراكز الاقتراع الخاصة بالذكور و ٣٨ في المائة في مراكز الاقتراع الخاصة بالإناث). وسرعان ما شكك السيد عبد الله في نسبة المشاركة، حيث كانت تقديرات فريق حملته أقل بكثير من تلك الأرقام. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أعلن السيد عبد الله انسحابه من العملية الانتخابية، زاعما وجود تحيز مؤسسي ومدعيا أن نسبة المشاركة العالية المبلغ عنها مبنية على تزوير واسع النطاق. ثم طالب بوقف عملية عد الأصوات واستقالة كبير موظفي شؤون الانتخابات في اللجنة، ضياء الحق أمرخيل، الذي ادعى أنه متورط في تزوير الانتخابات. وردا على ذلك، قال السيد غني إن الزيادة الكبيرة في نسبة المشاركة في عدد من الولايات ترجع إلى الجهود الفعالة التي بذلها فريقه في حشد تأييد الناخبين. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، استقال كبير موظفي شؤون الانتخابات في اللجنة، وشدد على أنه قام بذلك من أجل المصلحة الوطنية، ونفى الادعاءات الصادرة ضده. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اقترح السيد عبد الله ستة معايير، ترمي إلى معالجة ما له من شواغل بشأن التزوير وتقترح إجراءات من أجل المزيد من التدقيق في الأصوات كشروط مسبقة لاستئناف مشاركته في العملية الانتخابية. ورفضت اللجنة، في ٢٨ حزيران/يونيه، هذه الشروط المسبقة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، انضم السيد عبد الله إلى مظاهرة في كابل شارك فيها قرابة ١٥ ٠٠٠ مؤيد من مؤيديه تطالب بالنظر في مزاعم التزوير. ونظم مؤيدوه مظاهرات مماثلة لكن أصغر حجما في مدينتي مزار الشريف وباميان.

٧ - وسعيا إلى معالجة الشواغل بخصوص التزوير ونزع فتيل التوترات السياسية المتزايدة، بدأت اللجنة عملية تدقيق للأصوات المدلى بها فيما يقرب من ٢ ٠٠٠ مركز اقتراع في ١ تموز/يوليه، انصبت على المراكز التي شهدت الإدلاء بـ ٥٩٩ صوتا أو أكثر (تم توفير ٦٠٠ بطاقة اقتراع لكل مركز). ورفض السيد عبد الله هذا التدقيق باعتباره غير كاف للرد

على ما ادعاه من حدوث تزوير على نطاق واسع وطالب بتوسيع عملية التدقيق. وابتداء من ٤ تموز/يوليه، انخرط ممثلو كلا المرشحين في مناقشات ثنائية حاولوا من خلالها الاتفاق بشأن إطار لعملية تدقيق أكثر اتساعا وإحكاما. وأثناء القيام بذلك، التمسوا من الأمم المتحدة بذل مساعيها الحميدة وتقديم مشورتها التقنية. وبُذلت الجهود أيضا ضمن الإطار العام لحوار سياسي أوسع نطاقا بين المرشحين قام بتيسيره نائبا الرئيس محمد يونس قانوني ومحمد كريم خليلي، بناء على طلب من الرئيس كرزاي. وعلى الرغم من اتفاق كل جانب على عدد من المسائل الرئيسية ومن المساعي الحميدة لممثلي الخاص لأفغانستان، لم يسفر ذلك عن اتفاق عام بشأن خطة جديدة للتدقيق في الأصوات.

٨ - وفي هذه البيئة المتوترة وأثناء إجراء المحادثات بين فريقي المرشحين، أصدرت اللجنة، خلافا لمشورة الأمم المتحدة، النتائج الأولية لجولة الانتخابات الفاصلة في ٧ تموز/يوليه. وأشارت النتائج الأولية إلى عكس ترتيب المرشحين خلال الجولة الأولى، إذ حصل السيد غني على ٥٦,٤ في المائة من الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٢٧ ٩٤٧ ٧ صوتا فيما حصل السيد عبد الله على ٤٣,٦ في المائة منها. وفي خضم الدعوات إلى القيام من جانب واحد بإنشاء حكومة موازية، خاطب السيد عبد الله مناصريه علنا وطلب منهم مواصلة التحلي بالصبر لبضعة أيام إضافية. ولئن قبل السيد غني النتائج الابتدائية، فقد حث مناصريه علنا أيضا على التحلي بالصبر في انتظار النتائج النهائية. ورحب أيضا بعمليات تدقيق إضافية محتملة وبإجراء محادثات ترمي إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي. وللمساعدة على رأب صدع الانقسامات الخطيرة بين الحملتين في ما يتعلق بمصداقية النتائج الأولية، قدمت الأمم المتحدة في ٩ و ١٠ تموز/يوليه خطة محكمة للتدقيق في الأصوات تشمل حوالي ٠٥٠ ٨ مركز اقتراع، ولكن لم يتسن التوصل إلى اتفاق مع السيد عبد الله.

٩ - ولمساعدة البلد على الخروج من هذا المأزق السياسي، وصل وزير الخارجية كيري إلى كابل في ١١ تموز/يوليه، وبدأ جولة مكثفة من الدبلوماسية المكوكية. وفي مؤتمر صحفي مشترك استضافته الأمم المتحدة في ١٢ تموز/يوليه، أكد السيدان عبد الله وغني موافقتهما على الإطارين التقني والسياسي اللذين وضعا بالتشاور مع الوزير كيري. واستندت العناصر التقنية الرئيسية للاتفاق على مقترحات وضعتها الأمم المتحدة وشملت القيام بتدقيق كامل لبطاقات كل صناديق الاقتراع المستخدمة في الجولة الفاصلة البالغ عددها ٨٢٨ ٢٢ صندوقا. وتم الاتفاق على أن تنفذ اللجنة التدقيق الكامل في مقرها في كابل تحت المراقبة والإشراف الوطنيين والدوليين المكثفين وبمشاركة كاملة وبإشراف من ممثلي فريقي

كلا المرشحين. ووفقا للاتفاق وبالتشاور مع المرشحين، طُلب إلى الأمم المتحدة تقديم مقترحات بشأن إجراء عملية التدقيق.

١٠ - ووافق كلا المرشحين على المشاركة في عملية التدقيق وقبول نتائجها. كما وافقا على أن يشكل الرئيس المقبل ''حكومة وحدة وطنية''، بما في ذلك إنشاء وظيفة كبير الموظفين التنفيذيين في الحكومة. وتم الالتزام أيضا بعقد اجتماع ''لويا جيرغا'' (الجمعية الكبرى) في غضون سنتين من أجل مناقشة تعديل الدستور لإنشاء وظيفة رئيس الوزراء التنفيذي، واتفاقات عامة تتعلق بالمساواة في التعيينات وإدخال إصلاحات أساسية على النظام الانتخابي في غضون سنة واحدة.

١١ - ومن أجل الحفاظ على الزخم السياسي الناشئ عن هذا الاتفاق، بدأت اللجنة، في ١٧ تموز/يوليه، عملية التدقيق المادي لصناديق الاقتراع وفقا للقائمة المرجعية الواردة في اتفاق ١٢ تموز/يوليه. غير أن فريقي الحملتين اتفقا مع اللجنة على أنه إن كان ينبغي البدء في التدقيق المادي في بطاقات الاقتراع، فإن استعراض نتائج التدقيق واتخاذ القرارات المتصلة بالمصادقة أو عدم المصادقة على الأصوات سيعلقان إلى حين الاتفاق على قواعد مستكمَلة بشأن معايير إعادة فرز الأصوات وإلغائها. وبموازاة ذلك، شرعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والأمم المتحدة، في ١٨ تموز/يوليه، في القيام بعمليات جوية للمساعدة في نقل صناديق الاقتراع المستخدمة في الجولة الفاصلة من الانتخابات إلى كابل انطلاقا من الولايات الـ ٣٣ الأخرى في البلد. ورافق كل رحلات نقل صناديق الاقتراع مسؤولون من اللجنة ووكلاء المرشحين، وانتهت دون وقوع حوادث في ٥ آب/أغسطس.

١٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، وبعد ١٠ أيام من المشاورات مع فريقي الحملتين الانتخابيتين واللجنة، قدمت الأمم المتحدة مجموعة مقترحة من معايير إعادة الفرز والإلغاء إلى اللجنة، اعتُمدت رسميا في ٣٠ تموز/يوليه بعد إجراء مشاورات إضافية مع فريقي الحملتين. وقُدمت تأكيدات بأنه بموازاة كشف التدقيق لمعلومات جديدة، ستنظر الأمم المتحدة في ما إذا كانت الإجراءات ذات الصلة تحتاج إلى تحسين.

١٣ - وكان التقدم المحرز في التدقيق بطيئا خلال تموز/يوليه، وشهد من حين لآخر تعليق أحد فريقي المرشحين لمشاركته. وبعد عطلة عيد الفطر، وعقب الانتهاء من وضع الإطار التنظيمي وإجراء مناقشات مع المرشحين اللذين أكدا الالتزام بإكمال العملية في الوقت المناسب، جرت عملية التدقيق على نحو أكثر سلاسة. وفي ١٦ آب/أغسطس، بدأت اللجنة التحقق الخاص من صناديق الاقتراع المحددة كجزء من المقترحات الرامية إلى تحسين إحراز التقدم في عملية التدقيق. وتم الاتفاق على أن كل مرشح يمكن أن يطلب إجراء تحقق خاص

بشأن ٠٠٠ ٣ صندوق اقتراع على أقصى تقدير، بغية زيادة الثقة من خلال توجيه التركيز أكثر على صناديق الاقتراع التي تثير لدى المرشحين أكبر الشواغل. وأخضِعت جميع صناديق الاقتراع المطلوب التحقق منها على نحو خاص لعملية تدقيق كاملة وأعيد فرز أصواتها بصورة تلقائية.

١٤ - وتيسر تحسين أداء التدقيق بفضل الجهود العالمية التي بذلت من أجل تعبئة المئات من مراقبي الانتخابات من فريق تقييم الانتخابات التابع للاتحاد الأوروبي، والشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة، ومنظمتين غير حكوميتين من الولايات المتحدة هما معهد تعزيز الديمقراطيات الوطنية ومنظمة الديمقراطية على الصعيد الدولي، والعديد من منظمات المراقبين المحلية الأفغانية من قبيل منتدى الانتخابات الحرة والتريهة في أفغانستان ومؤسسة أفغانستان للانتخابات الشفافة والمنظمة الاجتماعية الوطنية لشباب أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ١٧ بعثة دبلوماسية دولية في كابل موظفين دبلوماسيين متطوعين لدعم التدقيق بصفة مراقبين. وبالإضافة إلى ٤٨ من خبراء الانتخابات المقيمين التابعين للأمم المتحدة وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومستشاري المعني بالانتخابات وأحد كبار خبراء الأمم المتحدة الدوليين في شؤون الانتخابات، وكبير مستشاري الانتخابات على الصعيد العالمي للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، تم إيفاد أكثر من ١٢٣ من خبراء الانتخابات التابعين للأمم المتحدة على وجه السرعة من جميع مكاتب وبعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم للمساعدة على الإشراف على عملية التدقيق وتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات الدولية.

١٥ - وفي ٧ آب/أغسطس، عاد وزير الخارجية كيري إلى كابل من أجل دعم المرشحين في تفصيل الالتزامات السياسية التي تعهدا بها في ١٢ تموز/يوليه وإعادة تأكيدها. وفي ٨ آب/أغسطس، اتفق السيد عبد الله والسيد غني على نص بيان مشترك، وشددا في المؤتمر الصحفي اللاحق الذي استضافه ممثلي الخاص على ضرورة تجاوز فترة الحملة الانتخابية والتركيز على تشكيل حكومة وحدة وطنية. وأبرز المرشحان في البيان أولوية الدستور وأكدا من جديد التزامات ١٢ تموز/يوليه بالمسارين السياسي والفني. وأعادا التأكيد على أن الرئيس المقبل سوف يشكل حكومة للوحدة الوطنية تقوم على مبدأي الجدارة والمساواة مع المعارضة اللذين سبق الاتفاق عليهما، وأعلنا أنهما سينشئان لجنة مشتركة للتفاوض بشأن تفاصيل تشكيلة الحكومة الجديدة. واتفق المرشحان أيضا على المضي قدما في عملية التدقيق بالاستناد إلى معايير الأمم المتحدة بشأن عمليات التدقيق وإعادة الفرز والإلغاء بهدف عقد حفل تنصيب الرئيس بحلول نهاية آب/أغسطس. وكرر كل من المرشحين والرئيس كرزاي علنا

الإعراب عن رغبتهم في أن تتم عملية التدقيق وأن يعلن عن الرئيس الجديد ضمن هذا الإطار الزمني.

١٦ - وفي ١٧ آب/أغسطس، وفي رد فعل على الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، جرت احتجاجات في مدينة قندهار، هدد أثناءها بعض المحتجين بدعم حركة طالبان إذا تم ''فرض'' حكومة ائتلافية على أفغانستان وطالبوا بإشراك طالبان والحزب الإسلامي في حكومة الوحدة الوطنية في حالة تشكيلها. وفي ١٩ آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات في موقع التدقيق بكابل بين عاملين لدى فريقي الحملتين وموظفي شؤون الانتخابات المؤقتين مما أدى إلى وقوع عدة إصابات.

١٧ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة المجموعة الأولى من قرارات الفصل بشأن صناديق الاقتراع. وشملت هذه المجموعة الأولى ٥٤٥ ٣ صندوقا اعتبرت نتائج ٧٢ منها باطلة وأعيد فرز أصوات ٦٩٧ صندوقا آخر منها. وعقب ذلك، أعلن فريق حملة السيد عبد الله عن اعتزامه الانسحاب من عملية التدقيق، وانسحب لاحقا في ٢٧ آب/أغسطس. وفي ضوء الانسحاب، ومن أجل المحافظة على سلامة العملية ونزاهتها، طلبت الأمم المتحدة إلى فريق حملة السيد غني سحب الأفراد التابعين له من التدقيق، مما أتاح إنجاز عملية التدقيق بحضور المسؤولين الانتخابيين ومستشاري الأمم المتحدة والمراقبين المستقلين. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت اللجنة أنها أكملت عملية التدقيق المادي لجميع صناديق الاقتراع البالغ عددها ٨٢٨ ٢٢ صندوقا.

١٨ - وكان من المقرر في الأصل أن تصدر في ٧ حزيران/يونيه النتائج النهائية لانتخابات مجلس الولايات المعقودة في ٥ نيسان/أبريل، ولكن تم تعليق نظر لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة في الشكاوى المتصلة بتلك الانتخابات في خضم العمل على إنهاء الانتخابات الرئاسية. وفي ١٦ آب/أغسطس، استأنفت لجنة الشكاوى البت في ٩١٨ ٢ شكوى متعلقة بانتخابات مجلس الولايات طلب فيها إلى اللجنة إجراء إعادة فرز أصوات صناديق الاقتراع من ولايات كابل ونانغارهار وباروان وبغلان.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت الجمعية الوطنية عددا من القوانين من بينها قانون مكافحة تمويل الإرهاب وقانون مكافحة غسل الأموال اللذين سنهما الرئيس في ٢٦ حزيران/يونيه. وأقر كلا المجلسين أيضا قانون الرعاية الاجتماعية وقانون التعدين وقانون الحصول على المعلومات.

٢٠ - ونتيجة لانصباب الاهتمام السياسي على الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فقد أحرز تقدم محدود في عملية السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢١ حزيران/يونيه،

استهدف هجوم انتحاري في كابل موكب رئيس المجلس الأعلى للسلام، محمد معصوم ستانيكزاي، أسفر عن مقتل مدني واحد وجرح عدة أشخاص آخرين، بمن فيهم السيد ستانيكزاي. وأفادت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج بأنه حتى ١٥ آب/أغسطس انضم إلى البرنامج ما مجموعه ٨٨٠ ٨ من الأفراد، بمن فيهم ٨٠٣ من القادة، وتم جمع ٧٩٤ ٦ قطعة سلاح. وتمت الموافقة على ما مجموعه ١٦٤ منحة صغيرة لإنشاء مشاريع في ٢٥ ولاية وفرت فرص عمل قصيرة الأجل لأفراد المجتمعات المحلية والأشخاص المعاد إدماجهم.

٢١ - وفي ١ تموز/يوليه، دعا الرئيس كرزاي، مرة أخرى، حركة طالبان إلى نبذ العنف وتجنب التصرف كأداة في يد الأجانب الذين يسعون إلى إضعاف أفغانستان، مركزا على الاشتباكات التي جرت في ولاية هلمند. وفي ٢٥ تموز/يوليه، صدر بيان نسب إلى الملا محمد عمر، بمناسبة عيد الفطر، أكد أن الحركة لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ودعا مقاتلي طالبان إلى تجنب إيقاع خسائر في صفوف المدنيين. وفي ٤ آب/أغسطس، ذكر مسؤولون في فصيل قلب الدين حكمتيار المسلح للحزب الإسلامي قلب الدين، أن وفدا سافر إلى كابل للوساطة بين المرشحين الرئاسيين ولمناقشة إمكانية انضمام الفصيل إلى الحكومة الجديدة. وقد نفى ممثلو المرشحين في وقت لاحق وقوع مناقشات من هذا القبيل.

باء - الأمن

٢٢ - استغلت الجماعات المتمردة والإرهابيون الدوليون والشبكات المرتبطة بهم الأزمة السياسية والانتخابية التي طال أمدها وحالة انعدام اليقين السائدة لشن هجمات في جميع أرجاء البلد، لا سيما في ولاية هلمند في الجنوب، وولايتي فرياب وغور في الغرب، وولاية لوغار في الوسط، وولايتي ننغهار ونورستان في الشرق، وولاية قندوز في الشمال الشرقي. ونفذت محاولات ليس للاستيلاء على الأراضي فحسب وإنما أيضا للسيطرة عليها، وذلك باستخدام قوات يبلغ قوامها عدة مئات من المقاتلين لشن ''هجمات حاشدة'' بهدف الهيمنة على المراكز الإدارية المحلية ونقاط التفتيش الأمنية، مما أوقع عددا كبيرا من الإصابات في صفوف المدنيين وأفراد الأمن والمتمردين. ويبدو أن الهدف هو محاولة إظهار تأثير المتمردين بصورة أكبر من حجمه الفعلي. وتواصل قوات الأمن الأفغانية إثبات فعاليتها في صد معظم هجمات المتمردين واستعادة السيطرة على مراكز المقاطعات والمنشآت الأمنية، رغم أنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للحد من تواجد المسلحين ومن حرية التنقل، ولا سيما في المقاطعات الريفية النائية. وحدثت هذه التطورات في خضم الاهتمام الكبير الذي يبديه

الجمهور ووسائط الإعلام بالأثر السلبي للمأزق الانتخابي على الأمن الأفغاني وباقتراب موعد انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبالعملية العسكرية التي تنفذها باكستان في ولاية شمال وزيرستان.

٢٣ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث الأمنية المتصلة بعمل المدنيين وتنقلهم وسلامتهم في جميع أنحاء البلد، والتي تؤثر في إنجاز الأنشطة والبرامج المقررة للأمم المتحدة. وفي الفترة بين ١ حزيران/يونيه و ١٥ آب/أغسطس، سجلت الأمم المتحدة ٤٥٦ ٥ حادثة متصلة بالأمن في جميع أنحاء البلد، مثلت زيادة بنسبة ١٠,٧ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٣، وزيادة بنسبة ١٨,٧ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٢؛ بيد أنها مثلت مقارنة بأرقام عام ٢٠١١ انخفاضا بنسبة ١٢,٦ في المائة. وتعرض أفراد الأمم المتحدة لما مجموعه ١٣ حادثة، بما في ذلك إلقاء القبض على أحد الموظفين الوطنيين، وأربع حوادث تخويف، وحادثة تفجير جهاز يدوي الصنع موجه عن بعد ضد قافلة للأمم المتحدة، ورشق بأسلحة نارية صغيرة/بالحجارة لقافلة تابعة للأمم المتحدة تنقل أغذية، وسرقة أغذية في حادثة منفصلة. ويفسر عدد هذه الحوادث بتركيز العمليات التي تقودها قوات الأمن الأفغانية على الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، واستمرار عملية ''خيبر'' الهجومية التي تنفذها حركة طالبان، والجهود التي يبذلها المتمردون لعرقلة العملية الانتخابية. وفي ١٤ حزيران/يونيه، مع إقبال الأفغان على صناديق الاقتراع في انتخابات الجولة الثانية الرئاسية، سجلت الأمم المتحدة ٥٣٠ حادثة أمنية في جميع أنحاء البلد تمثل زيادة نسبتها ١١,٣ في المائة مقارنة بجولة ٥ نيسان/أبريل الأولى من الانتخابات؛ وكانت ٢٣٧ حادثة ذات صلة مباشرة بعملية الانتخابات.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شكلت الاشتباكات المسلحة ٤٧,٣ في المائة من الحوادث الأمنية، تليها أجهزة التفجير اليدوية الصنع (٢٩,١ في المائة). وتواصلت عمليات القتل المحددة الهدف بأعداد كبيرة في سعي إلى إحداث تأثير عن طريق بث الرعب والتخويف. وفي المجموع، سجلت في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس ٢١١ عملية اغتيال و ٣٠ محاولة اغتيال فاشلة، مما يمثل زيادة بنسبة ٧,١ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وخلال الفترة نفسها، سجل ٣٦ هجوما انتحاريا، أي بزيادة ضئيلة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (٣٢ هجوما انتحاريا)، وبالفترة نفسها من عام ٢٠١٣ (٣٣ هجوما انتحاريا). وشملت أهم الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير هجوما انتحاريا نفذ في ١٥ تموز/يوليه في سوق مزدحمة في مقاطعة أرغون من ولاية باكتيكا في جنوب شرق البلد، أودى بحياة ٤٣ مدنيا وأدى إلى إصابة ٩٥ آخرين بجراح. وفي ولاية

غور في الغرب، أعدم ١٥ شخصا في ٢٤ تموز/يوليه بعد أن اعترض الحافلات التي كانت تقلهم مسلحون مجهولون. وفي ٥ آب/أغسطس، أودى هجوم داخلي وقع في جامعة الدفاع الوطني الأفغانية بحياة أحد كبار الضباط العسكريين الدوليين وأربعة من الأفراد الأفغان، وأدى إلى إصابة ١٤ موظفا دوليا و ٦ من الأفراد العسكريين الأفغان بجراح.

٢٥ - وعلى وجه الإجمال، مثلت الحوادث الأمنية في مناطق في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق من البلد ٦٥,٣ في المائة من مجموع الحوادث. وتمكنت العناصر المناوئة للحكومة في هذه المناطق من الاحتفاظ بوجود قوي والقيام بنشاط حثيث، وقد ساعدها على ذلك وصولها إلى طرق الإمداد والدعم الذي تقدمه لها قطاعات من السكان باستخدام جملة وسائل منها التخويف.

٢٦ - وحتى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني ٣٤٣ ١٨٣ فردا، من بينهم ٩٢٩ ٦ من أفراد القوات الجوية الأفغانية، مقابل هيكل للقوات يبلغ حده الأقصى ما مجمله ٠٠٠ ١٨٧ فرد. وتظل معدلات التناقص عموما متسقة مع معدلات الفترة السابقة، وتبقى معدلات إعادة التجنيد منخفضة، بما في ذلك فيما يتعلق بالجنود المتمرسين وصغار الضباط. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كان الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان الذي تديره الأمم المتحدة قد قدم الدعم إلى ٠٧٧ ١٤٧ فردا من أفراد الشرطة و ٦٤٠ ٥ من حراس إدارة السجون المركزية، وذلك مقابل الرقم المستهدف البالغ ٠٠٠ ١٥٧ فرد. ولتعزيز مستوى المساءلة والشفافية، أدى بذل جهود متواصلة إلى زيادة إيداع المرتبات في الحسابات المصرفية للأفراد الذين يشملهم الصندوق إلى صرف المدفوعات الشهرية مباشرة إلى ٨٢ في المائة من أفراد الشرطة و ٩٨ في المائة من حراس السجون. وتلقت وزارة الداخلية أيضا الدعم من بعثة الأمم المتحدة للأخذ بممارسات الشرطة المجتمعية وإضفاء الصبغة الرسمية على إنشاء مجالس شرطة النساء على صعيد الولايات عن طريق المساعدة على تطوير الأطر السياسية والمبادئ التوجيهية التنفيذية في كلا المجالين.

٢٧ - واستمرت المبادرة الأمنية للشرطة المحلية التي تشرف عليها وزارة الداخلية في التوسع. ففي ١٥ آب/أغسطس، بلغ عدد الأفراد المنتشرين في ١٥٠ مقاطعة في ٢٩ ولاية ٧٨٠ ٢٨ فردا؛ وتفيد التقارير أن العدد المتبقي من الأفراد البالغ ٠٠٠ ٣٠ فرد من الموظفين المأذون لهم هم قيد التوظيف أو التدريب. وأفادت غالبية المجتمعات المحلية بتحسن الأحوال الأمنية في أعقاب نشر الشرطة المحلية الأفغانية.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٨ - لا تزال أفغانستان تعمل مع جيرانها على تعزيز التعاون الإقليمي، مع التركيز بوجه خاص على التعاون مع باكستان في المسائل الأمنية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، ألقى مستشار رئيس الوزراء للأمن القومي والشؤون الخارجية في باكستان، سرتاج عزيز، كلمة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الباكستاني وتعهد بوضع استراتيجية مشتركة مع حكومة أفغانستان الجديدة لمكافحة التطرف والإرهاب بغرض كفالة عدم استخدام إقليم أحد البلدين منطلقا لتنفيذ هجمات أو أعمال تخريبية في البلد الآخر وتوسيع نطاق التعاون بينهما في مسائل أخرى. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، ترأس مستشار الأمن الوطني في أفغانستان، رانجين دادفار سبانتا، وفداً من كبار المسؤولين حلَّ بإسلام أباد لإجراء محادثات مع النظراء الباكستانيين بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ودور باكستان في جهود السلام التي تبذلها أفغانستان. واتفق الجانبان على إنشاء فريق عامل مشترك رفيع المستوى معني بالأمن.

٢٩ - واستمرت التوترات على طول الحدود بين باكستان وأفغانستان في ظل تبادل ادعاءات دعم جماعات المتمردين المرتبطة بالهجمات المنفذة في أراضي كل منهما وتوفير ملاذ لها. وفي ٤ آب/أغسطس، ادعى وزير الشؤون الخارجية الأفغاني وجود أدلة تثبت استمرار باكستان في تقديم الدعم للإرهاب في أفغانستان، وقدم احتجاجا على غارات نُفذت انطلاقا من باكستان وهجمات بالصواريخ عبر الحدود على ولاية كُنَر شرق البلد. وأنكرت السلطات الباكستانية ضلوعها في تلك الأعمال. وفي اليوم نفسه، كررت السلطات الباكستانية دعوة أفغانستان إلى تسليم زعيم حركة طالبان باكستان، الملاَّ فضل الله، الذي زعمت أنه يختبئ في الولايات الشرقية من أفغانستان.

٣٠ - وفي ٢ تموز/يوليه، عقد الرئيس كرزاي في كابُل، اجتماعا مع نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية المكلف بشؤون آسيا والمحيط الهادئ، إبراهيم رحيم بور، لمناقشة سبل تطوير العلاقات الثنائية في جميع الميادين. وفي ٨ تموز/يوليه، وقعت أفغانستان وباكستان وتركمانستان والهند الخطة التشغيلية لخط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند.

٣١ - وفي ١٠ تموز/يوليه، عُقد في بيجين بالصين آخر اجتماع لكبار مسؤولي عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، واشترك في رئاسته نائب وزير الخارجية الأفغاني، إرشاد أحمدي، ونائب وزير الخارجية الصيني، ليو زنمين. وكانت المشاركة في الاجتماع واسعة النطاق، حيث شملت ممثلين عن ١٢ حكومة. وأتاح الاجتماع فرصة للمشاركين لتقديم تعليقات إضافية على مشروع إعلان

المؤتمر الوزاري الرابع المعني بعملية اسطنبول، وقُدمت عروض عن التقدم المحرز في تدابير بناء الثقة الستة.

٣٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، قام المبعوث الخاص الصيني الجديد إلى أفغانستان بزيارة إلى كابُل لإجراء محادثات بشأن ازدياد المشاركة الاقتصادية لبلده ودوره المحتمل في عملية السلام. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أُعلن عن إرجاء عقد المؤتمر الوزاري الرابع الذي كان مقررا عقده في تيانجين في ٢٩ آب/أغسطس بسبب طول أمد العملية الانتخابية في أفغانستان. ولم يحدد موعد جديد للمؤتمر بعد.

٣٣ - وزار ممثلي الخاص طهران في ١٦ و ١٧ آب/أغسطس ثم إسلام أباد في ٢٧ آب/أغسطس، وعقد فيهما اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين. وأُجمع في كل من عاصمتي البلدين على أن استقرار أفغانستان يصب في المصلحة المشتركة للمنطقة، كما أُعرب عن دعم حكومة وحدة وطنية على أساس الشراكة. واعتُبر تحقيق نتيجة انتخابية مقبولة على نطاق واسع أمرا ذا أولوية إلى جانب تأييد اتخاذ تدابير لتعزيز مصداقية العملية.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣٤ - في ٩ تموز/يوليه، أصدرت البعثة تقريرها نصف السنوي عن حماية المدنيين في التراع المسلح الذي يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ووثقت البعثة في تقريرها وقوع ٥٦٤ ١ من القتلى و ٢٨٩ ٣ من الجرحى في صفوف المدنيين (٨٥٣ ٤ من القتلى والجرحى المدنيين)، أي بزيادة ٢٤ في المائة عما سُجل في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وعزت المسؤولية عن ٧٤ في المائة من الخسائر البشرية إلى عناصر مناوئة للحكومة و ٩ في المائة منها إلى القوات الموالية لها، علما أن ١٢ في المائة من الخسائر البشرية وقعت خلال اشتباكات برية بين كلا الطرفين لم يمكن تحديد المسؤولين عنها. ولاحظت البعثة أيضا أن الاشتباكات البرية باستخدام الأسلحة الصغيرة والصواريخ ونيران مدافع الهاون قد أصبحت السبب الرئيسي لوقوع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، مما يمثل زيادة بنسبة ٨٩ في المائة في الخسائر البشرية الموثقة التي وقعت خلال الاشتباكات البرية والتي تسببت في ٣٩ في المائة من جميع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤. وازداد أيضا استخدام أجهزة التفجير اليدوية الصنع بنسبة ٧ في المائة، حيث أدت إلى وقوع ٤٦٣ من القتلى و ٠٠٠ ١ من الجرحى في صفوف المدنيين (٤٦٣ ١ من القتلى والجرحى المدنيين)، وهذا الرقم هو أعلى رقم يسجل فيما يتعلق بهذا الأسلوب الحربي منذ عام ٢٠٠٩. ولاحظت البعثة أيضا تجدد استخدام أجهزة التفجير

اليدوية الصنع العشوائية المعدَّة في شكل صفائح ضغط التي تسببت في مقتل ١٦١ مدنيا وإصابة ١٤٧ آخرين بجراح (٣٠٨ من القتلى والجرحى المدنيين)، بزيادة ٣٣ في المائة عما سُجل في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. ولاحظت أن حركة طالبان أعلنت مباشرة عن مسؤوليتها عن ١٤٧ من الهجمات التي أدت إلى وقوع ٢٣٤ من القتلى و ٣١٩ من الجرحى في صفوف المدنيين (٥٥٣ من القتلى والجرحى المدنيين). وبدا أن مقاتلي حركة طالبان قد وجهوا ٧٥ من هذه الهجمات ضد أهداف عسكرية أوقعت إصابات عشوائية في صفوف المدنيين، في حين استهدفت ٦٩ عملية المدنيين عمدا. ووثقت البعثة أيضا وقوع ٢٢ قتيلا و ٢٩ جريحا في صفوف المدنيين (٥١ من القتلى والجرحى المدنيين) من جراء اشتباكات برية للشرطة المحلية الأفغانية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وهي أرقام تضاهي الأرقام التي سُجلت في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. ورغم تسجيل بعض حالات الاعتقال وأحكام بالإدانة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات، فما زال الإفلات من العقاب هو السائد.

٣٥ - وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس، وثقت البعثة ٨٩١ ٢ إصابة في صفوف المدنيين (٩٥٦ من القتلى و ٩٣٥ ١ من الجرحى) تعزى أساسا إلى الاشتباكات البرية (٢٨٢ من القتلى و ٨٩٨ من الجرحى)، وأجهزة التفجير اليدوية الصنع (٢٦٥ من القتلى و ٦١٧ من الجرحى)، والعمليات الانتحارية والهجمات المعقدة (٩٥ من القتلى و ٢٤٩ من الجرحى). ووقعت ٢٨ في المائة من الإصابات في صفوف النساء والأطفال. واعتبرت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٧٥ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين خلال هذه الفترة، في حين اعتبرت العناصر الموالية للحكومة مسؤولة عن ٨ في المائة منها وتسببت الاشتباكات البرية بين كلا الطرفين في ١٥ في المائة منها؛ بينما لم ينسب ما تبقى من الإصابات إلى أي جهة أو كان السبب فيها القصف عبر الحدود. وأثر أيضا العنف المتصل بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على حماية المدنيين. ففي ١٤ حزيران/يونيه، خلال الجولة الثانية، وثقت البعثة ٢١٧ إصابة في صفوف المدنيين (٥٤ من القتلى و ١٦٣ من الجرحى)، منهم رجال ونساء مدنيون يمارسون حقهم في التصويت وموظفون في اللجنة وأطفال ومدنيون آخرون، وذلك من جراء هجمات متعمدة استهدفت العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى هذه الإصابات في صفوف المدنيين، تلقت البعثة تقارير عن وقوع ٨٧ إصابة في صفوف الشرطة (مقتل ٢١ شرطيا وجرح ٦٦ آخرين) حيث استُهدفوا أثناء أداء مهام حماية مراكز الاقتراع أو مرافقة قوافل تابعة للجنة الانتخابية محمَّلة بمواد انتخابية. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدرت أمانة مجلس الوزراء بيانا كررت فيه تأكيد أهمية حماية السكان المدنيين خلال سير العمليات الأمنية وحظرت استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية والآهلة بالسكان. وذكَّرت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والمديرية

الوطنية للأمن مرة أخرى بالمرسوم الرئاسي الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠١٣ والذي يحظر شن غارات جوية على المناطق السكنية منعا لإيقاع إصابات في صفوف المدنيين.

٣٦ - وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس، وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراع المسلح التي تقودها الأمم المتحدة وقوع ٢١٥ حادثة أسفرت عن مقتل ١٥٨ طفلا وإصابة ٣٢٢ آخرين بجراح. ووقع معظم ما أُبلغ عنه من إصابات في صفوف الأطفال في المنطقة الشرقية، حيث سُجل وقوع ١١٣ إصابة في صفوفهم، بين قتيل وجريح. وكانت الاشتباكات البرية هي السبب الرئيسي لمقتل الأطفال وإصابتهم بجراح، حيث تسببت في مقتل ٥٤ طفلا وإصابة ١٨٠ طفلا آخر بجراح. وفي يوم إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، قتل ١٩ طفلا وأصيب ٥٧ طفلا آخر بجراح. وكان هذا هو أكبر عدد للإصابات في صفوف الأطفال يسجل في يوم واحد منذ أن بدأت فرقة العمل توثق تلك الإصابات في عام ٢٠٠٩. وسجلت أيضا وقوع ثلاث حالات لتجنيد القُصَّر وخمس حوادث اختطاف للأطفال.

٣٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه، رحبت الأمم المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القُصَّر لعام ٢٠١١، بما في ذلك تحسين التحقق من أعمار المجندين الجدد وفرزهم وتدريب قوات الأمن الأفغانية في مجال الأطفال في التراع المسلح. وفي ٢٣ تموز/يوليه، اتفقت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات بشأن الأطفال والتراع المسلح مع نائب وزير الشؤون الخارجية ووزير العدل، عقب سلسلة من الاجتماعات أجرتها معهما، على ''خريطة طريق لتحقيق الامتثال''. ونسقت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للحكومة في تنفيذ خريطة الطريق. ونفذت البعثة أيضا سلسلة من مبادرات التوعية مع محاورين حكوميين وغير حكوميين في جميع أنحاء البلد، دعما لإصدار كتيبها في موضوع ''حماية الأطفال الأفغان في التراع المسلح''.

٣٨ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة إلى حكومة أفغانستان في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. وفيما يتعلق بعملية إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، قدمت البعثة الدعم التقني إلى وزارة شؤون المرأة لوضع خطة عمل تستند إلى التوصيات الواردة في تقرير الحكومة الأول بشأن تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وبصفة خاصة، أُدرجت في الخطة مقترحات حول عقد مؤتمر بشأن وضع مبادئ توجيهية في مجال الوساطة في حالات العنف ضد المرأة. وقدمت البعثة أيضا الدعم لوزارة الشؤون الخارجية لتعزيز خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار العملية الجارية لتعزيز قدرات وزارة الداخلية في

مجال إدماج الشرطيات وحمايتهن من الاعتداء الجنسي، دعت البعثة إلى إنشاء آلية مستقلة للشكاوى وافقت عليها الوزارة من حيث المبدأ.

٣٩ - وفي ١٣ تموز/يوليه، صدر مرسوم وزاري أكد انضمام أفغانستان إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الوقت نفسه، أنشأت اللجنة الأفغانية العليا لمكافحة الاتجار بالبشر، على مستوى الولايات، لجانا معنية بالاتجار بالبشر يرأسها الولاة وتضم ممثلين عن الوزارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالقرار الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والقاضي بإرجاء اتخاذ قرار بشأن اعتماد اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، قدمت اللجنة الأفغانية إلى لجنة التنسيق الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه معلومات عما اضطلعت به من أعمال حثيثة لمعالجة شواغل لجنة التنسيق الدولية بشأن عملية اختيار أعضاء اللجنة الأفغانية وتعيينهم. وزودت منظمات المجتمع المدني أيضا لجنة التنسيق الدولية بمعلومات.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٤٠ - شكلت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الإنمائي بشأن أفغانستان المقرر عقده في لندن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر نقطة تركيز الحوار الموضوعي بين الحكومة والمجتمع الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٣ حزيران/يونيه، تم الاتفاق في اجتماع بين وزارة المالية والمجتمع الدولي على أن هدف المؤتمر يكمن في تحديد الالتزامات القائمة الواردة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وأكد كل من الوزارة وممثلو المجتمع الدولي أهمية المؤتمر وشددوا على تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار الدولي للمساعدة في الحد من اعتماد أفغانستان على المعونة. وسيسلط المؤتمر الضوء أيضا على ما يسهم به تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص ومشاركة الحكومات الإقليمية في تحقيق أهداف إطار العمل. وقد باشرت الجهات المانحة المشاورات وبناء توافق الآراء بين أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي بشأن إطار عمل ''مجدد'' من خلال عدة أفرقة عاملة يخصص كل منها لمجال معين. وستوجه هذه الإسهامات عملها مع الإدارة المقبلة تحضيرا لمؤتمر لندن بشأن أفغانستان. وبدأ الفريق العامل المشترك المعني بالمجتمع المدني، وهو شبكة تضم نحو ١ ٠٠٠ من منظمات المجتمع المدني، الأعمال التحضيرية للمؤتمر الرئيسي وللحدث الجانبي المقرر أن ينظمه المجتمع المدني.

٤١ - ولا تزال الحالة الاقتصادية تطرح التحديات. ففي ٢٢ تموز/يوليه، أفادت وزارة المالية أنه في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه كانت الإيرادات غير الجمركية المحصلة أقل بنسبة ٢٠ في المائة من الرقم المستهدف، وأقل بنسبة ٢ في المائة من الإيرادات المحصلة في نفس الفترة من عام ٢٠١٣. وعزت الحكومة ضعف أداء تحصيل الإيرادات إلى إحجام مؤسسات الأعمال التجارية عن دفع الضرائب، ومن ضمنها بعض الشركات الدولية الكبيرة، وإلى استمرار انخفاض الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، كان مستوى تحصيل المستحقات من الرسوم الجمركية أقل بنسبة ٢٣ في المائة من الرقم المستهدف، وأقل بنسبة ٨ في المائة من حجم الضرائب المحصلة في نفس الفترة في عام ٢٠١٣. وتأثر تحصيل الإيرادات الضريبية إلى حد كبير بانخفاض بنسبة ٢٢ في المائة في الواردات من الأصناف ذات القيمة العالية. وحسب تقديرات وزير المالية، عمر زاخيلوال، ثمة فجوة في التمويل تبلغ ٥٣٧ مليون دولار ناتجة عن انعدام اليقين السياسي وعن تسجيل معدل نمو أبطأ مما كان متوقعا. وأشارت وزارة المالية إلى أنه من غير المرجح أن يشهد هذا الوضع تحسنا قبل تنصيب الحكومة الجديدة. وتشمل التدابير التي سبق أن اتخذت للتحكم في الوضع تخفيض الإنفاق غير الإلزامي لأغراض التنمية، وخفض نفقات التشغيل والصيانة، ومواصلة تحسين تحصيل الإيرادات (بما في ذلك الرسوم الجمركية). وسجل بعض التحسن في تحصيل الإيرادات في تموز/يوليه، خلافا للأداء على مدى الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤. وتواصل الجهات المانحة التواصل مع وزارة المالية بشأن نطاق وأسباب الفجوة في التمويل، والتواصل فيما بينها بشأن السبل الممكنة للتصدي لها.

٤٢ - وسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم على مستوى الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي المشروع وتدابير مكافحة الفساد. وفي أعقاب سن الرئيس كرزاي قانون مكافحة تمويل الإرهاب وقانون مكافحة غسل الأموال في ٢٦ حزيران/يونيه، أعلنت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي الهيئة الحكومية الدولية التي تضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الدولي، في ٢٧ حزيران/يونيه عن قرارها تعليق خفض رتبة البلد في مجال مكافحة الفساد. غير أن فرقة العمل أشارت إلى أنه في حالة عدم تنفيذ القانون بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فإنها ستنظر مرة أخرى في مسألة خفض الرتبة. ومن شأن قرار من هذا القبيل أن يقيد عمل المؤسسات المالية في أفغانستان مع المصارف المتعاملة معها دوليا، ويحد من التدفقات المالية من البلد وإليها، ويطرح صعوبات أمام تمويل التجارة الدولية.

خامسا – المساعدة الإنسانية

٤٣ – في ١٥ تموز/يوليه، أعلنت وزارة الصحة العامة عن نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للتغذية التي أجريت في عام ٢٠١٣ بدعم فني من الأمم المتحدة. وفي حين أحرز تقدم وسجل تحسن منذ الدراسة الاستقصائية السابقة، تبين أن نتائج الدراسة فيما يتعلق بالتقزم (٤٠,٩ في المائة) والهزال الشديد (٤ في المائة) لدى الأطفال دون سن الخامسة تتجاوز عتبات الطوارئ الرئيسية التي تعتمدها الأمم المتحدة. وتشير النتائج إلى أن مستوى الاستفادة المتدني من التدخلات التغذوية الأساسية وضعف الوعي بممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال عاملان يسهمان في المشكل المزدوج لنقص التغذية الحاد والمزمن. وتعتبر ١٢,٦ في المائة من مجموع وفيات الأطفال السنوية في أفغانستان، البالغة ٠٠٠ ١٨٩ حالة، وفيات مرتبطة بسوء التغذية الحاد. ويعطي الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية الأولوية في مخصصاته للتصدي لسوء التغذية الحاد الوخيم من أجل دعم استجابة الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية في ثماني ولايات تجاوز فيها مستوى سوء التغذية الحاد الوخيم عتبة الطوارئ.

٤٤ – وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس، سجلت أفغانستان حالتي شلل أطفال، من أصل ثماني حالات سجلت في المجموع منذ ١ كانون الثاني/يناير، منها ست حالات أبلغ عنها في شرق البلد وحالة في جنوبه وحالة في غربه. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، نظمت حملات تحصين وطنية استهدفت ٨,٩ ملايين طفل دون سن الخامسة، فضلا عن حملات تحصين على المستوى دون الوطني استهدفت ٣,٥ ملايين طفل في المناطق الشديدة الخطورة. وفي ١٠ تموز/يوليه، عقد اجتماع تنسيقي عبر الحدود بين خبراء فنيين من ولاية قندهار في الجنوب وإقليم بالوشستان المجاور في باكستان من أجل تحقيق التزامن بين أنشطة التحصين.

٤٥ – وعلى إثر بدء عملية باكستان العسكرية في ولاية شمال وزيرستان في ١٥ حزيران/يونيه، بلغ العدد التقديري للأسر التي عبرت الحدود نحو ولايتي خوست وباكتيكا في شرق أفغانستان ٠٠٠ ١٣ أسرة حتى ١٥ آب/أغسطس. ولجأ ما يقدر بنسبة ٨٠ في المائة من هؤلاء السكان إلى مجتمعات محلية مضيفة ممتدة على ١٤ مقاطعة على طول الحدود. وتنفذ السلطات المحلية خطة لمواجهة هذه الحالة بدعم من الشركاء الدوليين في كل من ولايتي خوست وباكتيكا لمدة تصل إلى ستة أشهر من أجل دعم التدخلات ذات الأولوية الجارية لتلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا وحدة.

٤٦ - وحتى ٣١ تموز/يوليه، سجلت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، برئاسة مشتركة بين وزارة اللاجئين والإعادة إلى الوطن والأمم المتحدة، ٣٠٧ ٦٠ أشخاص مشردين في أفغانستان بسبب النزاع في عام ٢٠١٤، وبذلك يبلغ العدد الإجمالي للمشردين داخليا ٩٠٩ ٧٠١ أشخاص. وخلفت الاشتباكات العسكرية المتواصلة في عدة مقاطعات شمالية في ولاية هلمند ابتداء من ٢٠ حزيران/يونيه خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين، وأدت إلى تشريد السكان داخليا. وبسبب الحالة الأمنية الشديدة التدهور، يواجه العاملون في مجال المساعدة الإنسانية قيودا شديدة تعترض وصولهم مباشرة إلى المشردين المعنيين في تلك المقاطعات بسبب شدة القيود المفروضة على النقل على الطرقات. وأدت أيضا أعمال القتال الجارية في مقاطعة قيصر بولاية فرياب في شمال البلد إلى تشريد ما يصل إلى ٦٧٤ أسرة حسب التقارير الواردة.

٤٧ - وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٤، عاد ما مجموعه ٠٥٥ ١٠ لاجئا أفغانيا (في المتوسط ٤٧ شخصا في كل يوم) طوعا إلى أفغانستان: ١٦٨ ٧ فردا من باكستان، و ٧٤١ ٢ من جمهورية إيران الإسلامية، و ١٤٦ من بلدان أخرى. ومنذ كانون الثاني/يناير حتى تاريخ تقديم هذا التقرير، سجل معدل العودة هذا العام انخفاضا حادا بنسبة ٦٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣. ويعزى الانخفاض المسجل حتى الآن في معدلات العودة في عام ٢٠١٤ في جانب منه إلى انعدام اليقين المرتبط بالانتخابات الأفغانية والشواغل الأمنية خلال الفترة الانتقالية.

٤٨ - وعلى إثر إحصاء خطة الإنعاش لملاجئ الطوارئ للعدد الأولي للملاجئ التي دمرت من جراء فيضانات نيسان/أبريل وأيار/مايو في أنحاء شمال أفغانستان وعددها ١٦٤ ٨ ملجأ، تم حتى الآن تأكيد توفر مخصصات، منها مخصصات من صندوق مواجهة الطوارئ، لتمويل إنشاء ٩٤١ ملجأ.

٤٩ - وفي قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطهير ٤ ميادين قتال و ٧٢ حقلا من حقول الألغام في ٣٢ من المجتمعات المحلية، وأعلن عن خلو ٥ مقاطعات إضافية من الألغام. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية للإسهام في تطهير القواعد وميادين الرماية فعلا، قبل إغلاقها أو تسليمها، من الذخائر غير المنفجرة. وتم تطهير ٩٥,٤ كيلومترا مربعا وتمت إزالة أو تدمير أكثر من ٠٠٠ ٣٤ قطعة متفجرة وما يقرب من ٩٠٠ ١٢ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

٥٠ - ولا تزال تسجل حالات تقييد وصول المساعدات الإنسانية وفقا لإطار الأمم المتحدة للرصد العالمي. ويظل تنفيذ الهجمات ضد الموظفين والأصول والمرافق وانتهاك المرافق

الصحية من دواعي القلق الرئيسية. وحتى ١٥ آب/أغسطس، سجلت ١١٧ من حوادث العنف المرتكبة ضد الأفراد والأصول والمرافق في عام ٢٠١٤، مما أسفر عن مقتل ٣٧ من العاملين في مجال تقديم المعونة وإصابة ٣٥ منهم، ونفذت ١١٤ عملية اختطاف أو شروع في الاختطاف واحتجز واعتقل ٥ موظفين. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ آب/أغسطس، تضررت مرافق وأصول صحية تتولى إدارتها منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية من ٤١ من الحوادث وقع معظمها في الولايات الشرقية والوسطى.

٥١ - وبلغ تمويل المساعدة الإنسانية الإجمالية المقدمة إلى أفغانستان حتى ١٥ آب/أغسطس ٣٤٥ مليون دولار، منها ٢٠٦ ملايين دولار مقدمة في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاستراتيجية من أجل أفغانستان (٥١ في المائة منها ممولة). ومن الرصيد المتبقي، أفيد أن مبلغ ٥٦ مليون دولار مخصص للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتم التعهد بما يقرب من ٣٠ مليون دولار للعمل الإنساني ولكن المبلغ لم يرصد بعد، أما المبلغ المتبقي فقد أفيد أنه غير مقدم في إطار الخطة. ومن أصل الأموال المقدمة في إطار الخطة، تم تخصيص الثلثين لوكالات الأمم المتحدة والثلث للمنظمات غير الحكومية. والبلدان التي قدمت أكبر قدر من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان حتى الآن هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد. وتمت في الاستعراض نصف السنوي، الذي أجراه في تموز/يوليه الفريق القطري للعمل الإنساني للخطة البالغة اعتماداتها ٤٠٦ ملايين دولار، إعادة ترتيب أولويات المخصصات المقترحة بالنظر إلى الاحتياجات الإضافية الناشئة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية للتغذية، وتدفق اللاجئين من باكستان، ومواجهة الطوارئ بعد وقوع الفيضانات بإنشاء الملاجئ.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٢ - تشير التقييمات الأولية إلى أنه تم اجتثاث ٢ ٦٩٢ هكتارا من حقول الخشخاش في عام ٢٠١٤، وذلك ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦٣ في المائة عن عام ٢٠١٣. ويمكن تفسير الانخفاض جزئيا بتركيز اهتمام قوات الأمن على حماية العملية الانتخابية. وفي الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٦ آب/أغسطس، نفذت الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات ٥٩٧ عملية أسفرت عن إلقاء القبض على ٥٢٩ من المشتبه فيهم، وتفكيك ١٦ من مختبرات الهيروين غير المشروعة، وحجز ٤ ٤٦٠ كيلوغراما من السلائف الكيميائية و ١٣ ٢٩٥ كيلوغراما من الأفيون و ١٠٥ كيلوغرامات من بذور الخشخاش و ٦٥٤ كيلوغراما من الهيروين و ٢ ٦٤٢ كيلوغراما من الحشيش و ٢ ١٦٥ كيلوغراما

من الأمفيتامين وكيلوغرامين من المورفين و ٨١ مركبة و ٦٦ قطعة سلاح من مختلف الأنواع. وخلال هذه العمليات، أصيب تسعة من ضباط الشرطة بجراح أثناء أداء مهامهم.

٥٣ - وعقد مؤتمر إقليمي في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه في كازاخستان يركز على التصدي للمخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية. ومن ٢ إلى ٤ تموز/يوليه، نظمت في قيرغيزستان حلقة عمل إقليمية في موضوع ''الاستخدام غير المشروع للأموال وخدمات تحويل القيم: تعزيز العمل بين الوكالات والاستخبارات المالية''. وأشرفت حلقة العمل على تيسير الاجتماع الثاني بين ''أفرقة الخبراء الإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال في غرب ووسط آسيا''.

سابعا - دعم البعثة

٥٤ - واصلت البعثة توفير الموارد من أجل تنفيذ ولايتها على أفضل وجه في ظل البيئة السياسية والأمنية والمالية الراهنة المتسمة بانعدام اليقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت عمليات تقييم الأثر المحتمل للتخفيض التدريجي للقوات العسكرية الدولية على الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بأمن المطارات والدعم الطبي.

٥٥ - ومن أجل دعم جهود الأمم المتحدة المبذولة لتقديم المساعدة في عملية تدقيق الانتخابات الرئاسية، قامت البعثة بتنسيق توفير أماكن إقامة آمنة لما يزيد على ١٠٠ من مراقبي الاتحاد الأوروبي في مجمع مكتب الأمم المتحدة في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، عملت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توفير المزيد من العتاد الجوي لدعم عملية نقل بطاقات الاقتراع من مرافق اللجنة في جميع أنحاء البلد إلى مقرها في كابل في إطار عملية التدقيق.

٥٦ - وقدمت البعثة مقترح ميزانية مؤقتة لفترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥ على أساس التجديد التقني لملاك الوظائف الحالي وللموارد الأخرى. ومن المقرر إجراء تقييم تقني في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ في أعقاب الانتقال السياسي المرتقب وبالنظر إلى الأوضاع الأمنية الانتقالية؛ وستراعى نتائج التقييم في مشروع الميزانية الكاملة لعام ٢٠١٥ الذي سيقدم في عام ٢٠١٥.

ثامنا – ملاحظات

٥٧ – كانت الفترة المشمولة بالتقرير فترة امتحان عسير لأفغانستان، حيث أدى طول أمد العملية الانتخابية والطعن في نتائجها إلى تفاقم مظاهر انعدام اليقين على الصعيد الاقتصادي، مما أثار جسارة المفسدين وزاد من حدة الشعور الشعبي بخيبة الأمل. وحيث أن أثر هذا الوضع يمس جميع مناحي الحياة دون استثناء، يسود شعور جلي بالقلق لدى الناس، إذ يذكرون جيدا أن الأوضاع تدهورت إلى حد اندلاع حرب أهلية حينما فشلت في السابق ترتيبات الحكم. وإنني أحيي شجاعة وتصميم ملايين النساء والرجال الأفغان الذين شاركوا في جولتي الاقتراع إما بصفتهم ناخبين أو مرشحين أو عاملين في أفرقة الحملات أو مراقبين. ولا بد من احترام رغبتهم في تحقيق التداول على مناصب القيادة بالوسائل السلمية والديمقراطية.

٥٨ – وأمام المأزق الذي أفضت إليه الجولة الثانية من الاقتراع، وبناء على طلب من المرشحين والرئيس، تولت الأمم المتحدة دورا إشرافيا في عملية التدقيق التي تظل خاضعة تماما لسلطة الهيئات الانتخابية الأفغانية التي تتحمل المسؤولية عنها. ورغم أن هذه العملية الطموحة لم يسبق أن اضطلع بعملية مماثلة لها من حيث النطاق والتعقيد، فقد تم الشروع فيها في غضون أيام وتواصلت دون انقطاع، وإن بوتيرة متفاوتة، بهدف فرز الأصوات المزورة عن الأصوات الصحيحة التي أدلي بها في ١٤ حزيران/يونيه. وبدعم من وزير الخارجية كيري، التزم المرشحان في ١٢ تموز/يوليه بالإذعان لنتائج التدقيق التي ستحدد قائد البلد المقبل، وأكدا من جديد ذلك الالتزام في ٨ آب/أغسطس. وبموازاة هذه الجهود، أقيم الحوار بين الأطراف الأفغانية من أجل تحديد شكل ومهام حكومة الوحدة الوطنية المتفق عليها. وتستلزم التحديات الاقتصادية والأمنية الكثيرة التي تواجه أفغانستان قيادة قوية والتزاما بوحدة الهدف، لذا فالالتزام بشراكة حقيقية له أهمية حيوية.

٥٩ – وفي خضم انعدام اليقين السياسي الذي طال أمده واستمرار الخفض التدريجي للوجود العسكري الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن المفسدون، من حركة طالبان والجماعات المتمردة المرتبطة بها والشبكات الإرهابية المحلية والدولية والجماعات الإجرامية وأصحاب النفوذ المحليين، من أن يفرضوا وجودهم مجددا. فقد بات المدنيون يسقطون على نحو متزايد ضحية لأعمال العنف، حيث سجلت زيادة مثيرة للجزع في عدد القتلى والمصابين بين النساء والأطفال. ونتيجة لتغير طبيعة النزاع، أضحت الاشتباكات البرية العامل الرئيسي المتسبب في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وتتزايد أيضا التحديات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، وإنني أرحب بالتقدم المحرز في كفالة تنظيم عمليات

التحصين في المناطق المنكوبة بالنزاع. وتواصل الأمم المتحدة السعي إلى التعاون مع جميع الأطراف، لأغراض منها ضمان إدراك مدلول الالتزامات الإنسانية والناشئة عن حقوق الإنسان والوفاء بها، من أجل الإسهام في التخفيف من أثر النزاع المسلح على المدنيين.

٦٠ - وقد وضعت قوات الأمن الأفغانية على المحك من جراء الاشتباكات الواسعة النطاق مع القوات المناوئة للحكومة طوال عمليات القتال في عام ٢٠١٤. ورغم أن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يواجهون بشجاعة هذه التحديات الهائلة، فسيتعين تقديم مساعدة دولية متواصلة وهامة لعدة سنوات من أجل دعم المؤسسات الأفغانية في اكتساب القدرة والإمكانات للحسم في مجابهة التهديدات المستمرة. وأود أن أشيد بالالتزام المستمر الذي تبديه بلدان كثيرة تجاه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأسلم في الوقت نفسه بأن التزامها قد كلف الكثير من الأرواح. ومع تكفل الأفغان الآن بكامل المسؤولية عن أمن بلدهم واقتراب موعد انتهاء ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أحث على الوفاء بما تم التعهد به من التزامات دولية بدعم القوات الأفغانية في مؤتمري قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في لشبونة وشيكاغو بالولايات المتحدة. ويلزم وضع أطر قانونية ومعايير للتخطيط متفق عليها من أجل الإعداد لتقديم المساعدة الأمنية وتقديمها فعلا في المستقبل. ومن المخيب للآمال أن تحرم أفغانستان، نتيجة لاستمرار تأخر نتائج الانتخابات، من أن تمثل بقيادة جديدة في مؤتمر قمة الناتو الذي عقد في نيوبورت، في ويلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، والذي أكد فيه شركاء أفغانستان الدوليون مجددا التزامهم المبدئي بمواصلة تقديم الدعم بعد عام ٢٠١٤. وسيتعين على الإدارة الجديدة أن تسارع باتخاذ القرارات بشأن النهج المتعين اتباعها فيما يتعلق بشؤون الأمن. وأرحب بالبيان المشترك للمرشحين الموجه إلى مؤتمر قمة الناتو الذي عبرا فيه على الالتزام باعتماد ”رؤية سياسية شاملة للجميع“ وبتشكيل حكومة وحدة وطنية، فضلا عن الالتزام بإبرام الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة واتفاق مركز القوات مع الناتو.

٦١ - وستواجه الإدارة الجديدة أيضا تحديا فوريا يتمثل في معالجة مسألة الفجوة المتزايدة في التمويل في أفغانستان وكفالة تغطية التكاليف المتكررة الواردة في الميزانية. وأسهم امتداد الانتخابات على فترة طويلة، ظلت خلالها مناصب حكومية رفيعة شاغرة واستلزمت تنظيم الحملات على مدى عدة أشهر وخيم عليها انعدام اليقين نتيجة لمأزق ما بعد الانتخابات، في انخفاض حاد في النمو وتراجع ثقة المستثمرين وضعف الأداء في تحصيل الإيرادات. والحالة الاقتصادية اليوم في أفغانستان تدعو إلى القلق البالغ. وسيتيح المؤتمر الوزاري الإنمائي الذي سيعقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة حاسمة لإعادة تأكيد الشراكة بين حكومة

أفغانستان والجهات المانحة بشأن الهيكل المحوري لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، تمشيا مع أولويات وبرامج الإدارة الجديدة. ولا يبدو على الاقتصاد غير المشروع المزدهر في أفغانستان، الذي يشكل في آن واحد أحد أعراض انعدام اليقين وسببا له، أي مظهر من مظاهر الانحسار. وأحث الإدارة الجديدة والمجتمع الدولي على إبداء تصميم سياسي راسخ من أجل كفالة فعالية جهود مكافحة المخدرات على المدى الطويل في أفغانستان استنادا إلى الأولويات الإنمائية التي توطد دعائم الاقتصاد المشروع وتقوض أسس الاقتصاد غير المشروع.

٦٢ - ويمتد تأثير انعدام اليقين أيضا إلى خارج حدود أفغانستان، حيث أكدت البلدان المجاورة الحاجة إلى حكومة مستقرة وإلى الحوكمة الفعالة. ويمكن لمس الأهمية المفردة لعلاقات أفغانستان مع شركائها الإقليميين في خطط المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول المقرر عقده في تيانجين بالصين، من أجل الارتقاء بالتعاون الإقليمي، وفي قرار تأجيل المؤتمر في انتظار الإدارة الجديدة. وأشجع جميع الأطراف المشاركة والمساندة على زيادة المشاركة النشطة والبناءة في المضي قدما بهذه المبادرة الهامة وبما يتصل بها من تدابير بناء الثقة. واعترضت العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان تحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدعو البلدين الجارين على اغتنام فرصة تولي الإدارة الجديدة لمسؤوليتها في كابل من أجل بدء صفحة جديدة في علاقتهما وتوطيد أوجه التعاون الفعال في مجالات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأمن ومكافحة الإرهاب وجهود المصالحة بقيادة أفغانية والتنمية الاقتصادية.

٦٣ - ويعتبر نقل السلطة من خلال العملية الانتخابية وقبول المرشحين لنتائجها السبيل الوحيد لإسناد الولاية اللازمة للتصدي لهذه التحديات الكثيرة إلى قائد وحكومة جديدين. ونقل السلطة بالوسائل المشروعة هو أيضا أفضل سبيل لحماية الأطر المؤسسية والقانونية لأفغانستان وضمان ثقة الناس بها. وحيث أن الأحداث لم تحسم بعد، أشجع قادة البلد على وضع إرادة الشعب والوحدة الوطنية نصب الأعين في درء الحسابات الخاطئة أو المغامرات الطائشة، وعلى الإسهام في استعادة ثقته في العملية الديمقراطية. وأشعر بالفخر للاستجابة الاستثنائية للأمم المتحدة لأداء دورها المتفق عليه في عملية التدقيق ولدعمها الاتفاقات السياسية، باعتبار ذلك دلالة ملموسة على التزام المنظمة بولاية منع نشوب النزاعات المسندة إليها وبتكلل المرحلة الانتقالية في أفغانستان بالنجاح. وما حشد الموارد والموظفين وتوفير الخبرة الفنية بسرعة على نطاق المنظومة ككل إلا تجسيد لمبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ في أرقى مظاهرها. وقد تعززت الجهود المبذولة أكثر بفضل شبكة المكاتب الميدانية الثلاثة عشر التابعة للبعثة. وأنوه أيضا بقيام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بنشر المراقبين

الـدوليين بسـرعة، وبخـدمات النقـل والـدعم الأمـني المقدمـة مـن خـلال القـوة الدوليـة للمساعدة الأمنية.

٦٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، يان كوبيتش، لما يقدمه من خدمات قيمة إلى أفغانستان وشعبها. فالسيد كوبيتش يجسد الدور القيادي للأمم المتحدة في أفغانستان في مرحلة انتقالية حاسمة في البلد، ويأتي بتصور واضح للأهداف المنشودة وبكفاءة مهنية هادئة في اضطلاعه بولاية المنظمة. وهو يعمل، في أداء مهامه تلك، دون تحيز مع جميع الأفغان والشركاء الإقليميين والدوليين، تجسيدا لقيم ومبادئ الأمم المتحدة. وأود أيضا الإعراب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين في أفغانستان لتفانيهم المستمر في العمل، في ظروف صعبة في أحيان كثيرة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.